

اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية

– دراسة تحليلية 1990-2020.

The Integration of Algeria into Global Value Chains An Analytical Study (1990–2020)

ط. د. برش رميساء¹ / مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ

بوصوف – ميلة – (الجزائر). berche.roumaissa@centre-univ-mila.dz

د. لطرش جمال / مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف

ميله (الجزائر). D.Latreche@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر: 2025/06/05

تاريخ القبول: 2025/05/29

تاريخ الاستلام: 2025/04/16

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية خلال الفترة 1990-2020، وتحديد العوامل التي تؤثر على هذا الاندماج، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسة التي تمحورت حول واقع اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تعاني من ضعف معدل الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، هذا الضعف يتعلق أساسا بالاعتماد على المحروقات وضعف في الاستثمار في الرقمنة والتكنولوجيا.

الكلمات المفتاحية: القيمة، سلاسل القيمة العالمية، المشاركة الأمامية، المشاركة الخلفية.

تصنيف JEL : O24 ؛ F15 ؛ F14.

Abstract:

This study aims to analyze the reality of Algeria's integration into global value chains during the period from 1990 to 2020 and identify the factors influencing this integration. The descriptive-analytical approach was used to answer the main research question, which focused on the current status of Algeria's integration into global value chains. The study concluded that Algeria suffers from a low integration rate into global value chains, primarily due to its reliance on hydrocarbons and a lack of investment in digitalization and technology.

Keywords: Value, Global Value Chains, Forward Participation, Backward Participation.

Jel Classification Codes : O24 ؛ F15 ؛ F14.

¹ المؤلف المرسل: برش رميساء الإيميل: berche.roumaissa@centre-univ-mila.dz

I- تمهيد :

يعتبر الاندماج في سلاسل القيمة العالمية سمة الاقتصاد الدولي في وقتنا الحالي وهذا بسبب المنافع والأثار الإيجابية على اقتصاديات الدول، حيث يتيح الاندماج وتخصص الدول في سلع وخدمات معينة من الانتفاع بفورات الحجم والمنافع الجبائية والقدرات التصديرية عالية. تعاني العديد من الدول النامية من محدودية السلع المصدرة لديها مما يجعلها عرضة لمخاطر التقلبات السوقية وخاصة الدول النفطية، فان زيادة الاعتمادية على صادرات النفط تجعل من هذه الدول رهينة للتقلبات النفطية وتوجه الدول نحو الطاقات المتجددة. بالرغم من محاولات الجزائر من الخروج من التبعية النفطية ومحاولة تشجيع الاستثمار الأجنبي بهدف الاندماج في أنشطة سلاسل القيمة العالمية، غير أن مؤشرات الاندماج مقارنة ببعض الدول العربية أو الأفريقية لم ترقى بعد إلى مستويات مرتفعة بالرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر.

1.I- إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية دراستنا حول واقع اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية، وكيف يمكن للجزائر الرفع من قدراتها من أجل زيادة معدل الاندماج في سلاسل القيمة العالمية؟ من خلال الإشكالية المطروحة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية؟
- ما العوامل التي تؤثر على قدرة الجزائر على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية؟
- ماهي أهم التدابير والإجراءات الواجب على الجزائر اتخاذها لتسهيل اندماجها في سلاسل القيمة العالمية؟

2.I - فرضيات البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة سوف نقدم فرضيتين أساسيتين:

الفرضية الأولى: تعاني الجزائر من ضعف في الاندماج في سلاسل القيامة العالمية نظرا لعدد من الأسباب، لعل أهمها الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات.

الفرضية الثانية: هناك العديد من العوامل التي تؤثر على قدرة الجزائر في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، من بينها التنوع الاقتصادي، القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، البنية التحتية، الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية وغيرها.

الفرضية الثالثة: يجب على الجزائر الاعتماد استراتيجية طويلة المدى، تمس عمليات الإصلاح وتعزيز البنية التحتية وخلق مناخ مناسب وجذاب للأعمال حسب المؤشرات الدولية، واستغلال إمكانياتها مما يسمح من رفع القدرات التصديرية.

3.I - أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المفاهيم المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية، ومعرفة واقع اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية، كما تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الآليات والإجراءات التي تؤدي بالجزائر إلى الرفع من معدل الاندماج العالمي.

4.I - أهمية البحث :

تنبع أهمية هذه الدراسة كونها تعطينا معطيات لواقع اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية وكذا جوانب الاختلال والقصور في هذا الاندماج مقارنة ببعض الدول العربية والأفريقية.

5.I - الدراسات السابقة :

- دراسة سميحة جديدي 2020 " تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في التنمية الصناعية بالبلدان النامية دراسة صناعة السيارات للفترة (1995-2018) "

هدفت هذه الدراسة لدراسة تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في التنمية الصناعية من خلال دراسة صناعة السيارات لسبع بلدان نامية، وهي الصين، الهند، البرازيل، المكسيك، تركيا، جنوب افريقيا والمغرب، لفترة (1995-2018). من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة تم بناء نموذجين الأول يهدف لقياس أثر متغيرات سلاسل القيمة العالمية لصناعة السيارات لكلا من الروابط الأمامية والروابط الخلفية، وإجمالي تكوين رأس المال على تطوير صناعة السيارات معبرا عنه بمتغير حصة صادرات السيارات من القيمة المضافة المحلية المتولدة في القطاع. والثاني لقياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للسيارات على التنمية الصناعية معبرا عنها بمتغير الأداء الصناعي التنافسي. وبناء على اختبارات الاستقرار واختبارات التكامل المشترك تم تقدير النموذجين وفقا لمقدرة وسط المجموعة المدمج PMG، وقد أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك بأن هناك علاقة طويلة المدى بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في كلا النموذجين. وبينت نتائج التقدير للمدى الطويل للنموذج الأول بأن للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية لصناعة السيارات عبر الروابط الأمامية والروابط الخلفية أثر موجب على تطوير صناعة السيارات، مع وجود أثر أعمق للروابط الأمامية. وأسفرت نتائج التقدير للنموذج الثاني عن وجود أثر سالب للروابط الخلفية وأثر موجب للروابط الأمامية على التنمية الصناعية (جديدي، 2020).

- دراسة سعاد جرمون 2020 " أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر قطاع الخدمات على التنمية الاقتصادية دراسة لمجموعة من الدول النامية خلال الفترة (2000-2018)"

هدف هذه الدراسة إلى قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات على التنمية الاقتصادية لخمس

عشرة دولة نامية في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2018. وتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن المتغير المستقل سلاسل القيمة العالمية للخدمات والمتغير التابع التنمية الاقتصادية. كما تم الاستعانة ببرنامج Eviews10 وبرنامج Stata14.

وقد أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك بأن هناك علاقة طويلة المدى بين كل من المتغيرات التابعة والمستقلة

في بلدان عينة الدراسة، كما بينت نتائج تقدير النماذج باستخدام وسط المجموعة المدمجة (PMG) وجود علاقة طردية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للخدمات ومؤشرات التنمية الاقتصادية للنماذج الثلاثة المقدر (جرمون، 2020)

- دراسة باهي وفاء 2022 " تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنوع الاقتصادي، دراسة مجموعة من الدول "

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنوع الاقتصادي لمجموعة من الدول من فئة الدخل المتوسط وهي: الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، روسيا، تركيا، الهند، الصين، اندونيسيا، ماليزيا، تايلند، كمبوديا، الفلبين، الفيتنام، جنوب افريقيا، للفترة الممتدة من 1990 إلى 2020 وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن المتغير التابع وهي تركيز الصادرات السلعية، ومساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات عالية التكنولوجيا،

وبالنسبة للمتغيرات المفسرة والتي تعبر عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فقد استخدمت الدراسة الروابط الخلفية، والروابط الأمامية، وقد اعتمدت الدراسة على بيانات البائل لتطبيق ثلاث طرق قياسية وهي: الابطاء الموزع المقطعي المعزز (CS.DL) وطريقة العزوم للتحيز المصحح (BC-GMM) والمربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS_igls) وقد بينت نتائج تقدير النموذج الأول بأن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية يُسهم في التنوع الاقتصادي في حين تُسهم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الارتباط في شبكات الإنتاج من خلال الروابط الخلفية في خلق القيم المضافة في الصناعات التحويلية، كما يُسهم الاندماج في سلاسل القيمة العالمية في الارتقاء التكنولوجي للدول محل الدراسة بما يسمح من زيادة الصادرات عالية التقنية وذلك عبر مدخل الروابط الأمامية والخلفية على حد سواء (باهي، 2022)

- دراسة عرامة دلال 2024 "متطلبات اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية" هدفت الدراسة إلى البحث عن عوامل تمكين اندماج الجزائر ايجابيا في سلاسل القيمة العالمية، وكان ذلك من خلال تحديد موقع الجزائر في سلاسل القيمة العالمية ونوع مشاركتها فيها، وتشخيص تنافسية قطاعا الاقتصادية والتعرض لمعوقات تطويرها.

وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر مندمجة أماميا أكثر من اندماجها خلفيا، وأن الجزائر تتمتع بمزايا تنافسية تسمح لها بتحقيق قيمة مضافة أعلى وتتيح لها الارتقاء في أنشطة المصب والمنبع، إلا أن ضعف استغلال هذه المزايا الراجع أساسا لضعف أداء مؤسساتها حال دون تحقيق هذا الهدف. الأمر الذي يتطلب توفير مناخ أعمال جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتطلب أيضا وضع استراتيجية واضحة المعالم يتم فيها تضمين سلاسل القيمة العالمية في سياسات الجزائر وبرامجها التنموية (عرامة، 2024).

II- التأسيس المفاهيمي لسلاسل القيمة العالمية

سلاسل القيمة العالمية من المفاهيم التي تعرف مزيدا من البحث والتطوير نظرا لأهمية وتأثيرات سلاسل القيمة العالمية على المستوى المحلي والعالمي على حد سواء.

II-1- مفهوم سلاسل القيمة العالمية :

يعتبر Michael porter أول من أشار لمفهوم سلاسل القيمة العالمية في كتابه: "The Competitive advantage" في عام 1985، حيث أشار إلى أن الأنشطة داخل المنظمة تضيف قيمة إلى الخدمات التي تنتجها المنظمة، ويجب تشغيل جميع هذه الأنشطة على المستوى الأمثل إذا أرادت المنظمة الحصول على أي ميزة تنافسية حقيقية، والتي يمكن تقسيمها إلى: (Zhang, 2010, p. 179)

الأنشطة الأساسية: هي المعنية مباشرة بإنشاء أو تسليم منتج أو خدمة، ويمكن تجميعها في خمسة مجالات رئيسية هي: الخدمات اللوجستية الواردة والعمليات واللوجستيات الصادرة والتسويق والمبيعات، ويرتبط كل نشاط من هذه الأنشطة الرئيسية بأنشطة الدعم التي تساعد وتحسن فعاليتها أو كفاءتها؛

أنشطة الدعم: المشتريات، وتطوير التكنولوجيا (بما في ذلك البحث والتطوير)، والموارد البشرية، والبنية التحتية (نظم التخطيط والتمويل والجودة وتكنولوجيا المعلومات وما إلى لك).

كما يقصد بمصطلح سلسلة القيمة مختلف العمليات التي يمر بها تطوير المنتج، ووضع تصميم له، وإنتاجه، والتسويق له وتوزيعه. ويغطي المصطلح الأنشطة ذات الصلة كافة بدءا من الأنشطة السابقة للإنتاج (مثل

البحث والتطوير) وصولاً إلى تلك التي تلي مرحلة التنفيذ (التجميع، والتوزيع، والتسويق، وخدمات ما بعد البيع). (الأما المتحدة، 2016، صفحة 8)

كما يمكن تعريفها بأنها: "أنشطة إنشاء سلسلة القيمة من جميع العناصر مثل الخدمات اللوجستية والعمليات والتسويق والمبيعات والخدمة. (Armando, 2016, p. 39)

أيضاً، فسلاسل القيمة العالمية هي جميع الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها شركات عبر أجزاء كثيرة من العالم، لتجميعها في منتج واحد أو خدمة بدءاً من مرحلة التصميم مروراً بمرحلة الإنتاج وصولاً إلى المستهلك النهائي وذلك وفقاً لظروف الطلب وتكلفة الإنتاج وسهولة الوصول للسوق، كما تشمل أنشطة البحث والتطوير، التصميم، الإنتاج، التسويق والتوزيع.

أخيراً، عرف Gereffi & Korzeniewicz سلسلة القيمة العالمية بأنها مجموعة من الشبكات التنظيمية حول سلعة أو منتج، ترتبط بين الشركات والبلدان في الاقتصاد العالمي. (جرمون، 2020، صفحة 4)

وبصفة عامة، فإن سلاسل القيمة العالمية هي طريقة لزيادة القيمة في عملية إنشاء منتج نهائي، حيث تتكون من مراحل التكنولوجيا المختلفة إنتاج وتصميم وتسويق. ضمن كل سلسلة عالمية هناك:

- الروابط الأمامية من خلال صادرات السلع والخدمات الأولية التي يتم استيرادها بعد ذلك في شكل منتج نهائي؛
- الروابط الخلفية التي تشكل حل إنتاج وتصدير السلع والخدمات تامة الصنع واستيراد السلع والخدمات الأولية (المنتجات الرئيسية للمنتجات النهائية).

II- 2 - خصائص سلاسل القيمة العالمية:

لسلاسل القيمة العالمية مجموعة من الخصائص يمكن إدراجها كالاتي: (ريغي، 2020، الصفحات 265-295)

- متعددة الجنسيات: حيث تضم مجموعة متنوعة من الشركات من جنسيات مختلفة، تعمل عبر الحدود مع مجموعة واسعة من الشبكات؛
- الاستعانة بمصادر خارجية لمجموعة متنوعة من اللوازم، الخدمات والوظائف من خلال شبكة من شبكات الإنتاج الدولية، بما في ذلك العديد من الشركات الأصغر التي يتم تصنيفها في موردي المدخلات على مستوى أعلى وأدنى؛
- صنع السياسات: حيث تقرر الشركات الرائدة في الغالب المنتجات التي سيتم الاستعانة بمصادر خارجية فيها، الجودة، الكمية، توقيت اللوازم والتسعير؛
- بناء القدرات: تطالب الشركة الرائدة عادة وتساعد الموردين (وكذلك الموزعين وتجار التجزئة)، الذين غالباً ما يكونون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على تنفيذ تحسينات على منتجاتهم وخدماتهم، إنتاجيتهم ومواردهم البشرية؛
- الوضع العالمي: أي أن تصبح الشركة ذات صفة عالمية مع مرور الوقت من خلال تحولها إلى لاعب حيوي في سلاسل القيمة العالمية؛
- التقييس: تضمن الشركة الرائدة اتساق وموثوقية اللوازم أو الخدمات، القائمة على معايير أو شهادات الجودة الخاصة، الوطنية أو الدولية.

II- 3- تحليل سلاسل القيمة العالمية؛

تحليل سلسلة القيمة من الطرق القديمة حيث ظهرت عام 1985 من قبل Porter حيث وضعت هذه الفكرة كطريقة لتوضيح أثر العمليات والأنشطة الداخلية المسؤولة عن أداء كل من التصميم التصنيع والتسويق في تحقيق القيمة للعملاء، حيث يقوم أسلوب تحليل سلسلة القيمة على تجزئة الشركة إلى مجموعات مختلفة من الأنشطة بهدف سلوك التكلفة لديها ومصادرها الحالية أو المحتملة لتحقيق الميزة التنافسية.

ويقوم تحليل سلاسل القيمة العالمية على أربعة أبعاد وهي: (جرمون، 2020، صفحة 6)

- المدخلات والمخرجات: تمثل الأنشطة مجتمعة هيكل المدخلات والمخرجات الذي يشمل عادة البحوث والتصميم والمدخلات والإنتاج والتوزيع والتسويق والمبيعات وإعادة التدوير والخدمات المساندة. بعد دراسة عامة للصناعة باستخدام البيانات الثانوية والمقابلات، وهنا يأتي دور تحديد هيكل المدخلات والمخرجات وبالتالي تمييز شرائح سلسلة من القيمة المضافة إلى المنتج أو الخدمة. ومن الجوانب الهامة الأخرى لهذه المرحلة التحليلية تحديد الشركات التي تشارك في السلسلة وخصائصها الرئيسية (مثل النطاق الجغرافي وشكل الملكية والحجم)؛

- الحيز الجغرافي: بدأ التحليل الجغرافي لشركة في سلاسل القيمة بتحديد الشركات الرائدة في كل جزء من السلسلة باستخدام المصادر الثانوية للبيانات الثابتة والمنشورات المتخصصة في الصناعة والمقابلات مع خبراء الصناعة. ويقدم عدد الشركات الرائدة في منطقة أو بلد معين معلومات عن مركزها ضمن سلسلة القيمة، وهذه المعلومات مقترنة بالبيانات على الصعيد القطري (مثل صادرات الصناعة) وتوضح مساهمة البلد في سلسلة القيمة؛

- الحوكمة: والغرض من هذه الخطوة التحليلية هو اكتشاف السيطرة وآليات التنسيق في سلسلة القيمة، وبالتالي تحديد الصلاحيات والسلطة بين أعضائها، وقد يختلف هيكل الحوكمة داخل سلاسل القيمة اعتمادا على قطاع الصناعة، ومرحلة تطوير الصناعة وأيضا ضمن سلسلة واحدة بين مختلف مستويات مراحل الإنتاج؛

- السياق المؤسسي: تتشكل سلاسل القيمة العالمية من خلال اللوائح والسياسات المحلية والوطنية والدولية، فضلا عن الديناميكا الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية المحلية السائدة. ولكي نفهم تصميم سلسلة القيمة، وطريقة عملها، وما يترتب على ذلك من عواقب بالنسبة للمشاركين وصانعي السياسات، من الضروري مراعاة هذه الظروف الإطارية. ويوفر هيكل المدخلات والمخرجات والتوزيع الجغرافي وهيكل الحوكمة منظورا من أعلى إلى أسفل لكيفية هيكلة هذه السلاسل وكيفية عملها على المستوى العالمي. فالظروف المحلية، مثل الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والسياسات الصناعية، والبنية التحتية، وسهولة ممارسة الأعمال التجارية، ورأس المال البشري، والتنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة في الصناعة، يحددون كيف تتنافس الشركات القائمة في بلد محدد ضمن السلسلة.

II- 4- أهمية وفرص الاندماج في سلاسل القيمة العالمية؛

تعتبر سلاسل القيمة العالمية بالنسبة للدول النامية محفزا لتراجع الفقر وتحسن مستوى المعيشة، وزيادة حجم التجارة الدولية في السلع الوسيطة المرتبطة بخلق فرص العمل ما يولد الدخل، تنمية قدراتها

الإنتاجية، زيادة مستوى تقدم صناعاتها وتنويعها، إضافة إلى تعميق التكامل الإقليمي. كما يدعو إلى توطيد العلاقات بين الشركات والمؤسسات المحلية والأجنبية على المدى الطويل.

في هذا الإطار، تشير الدراسات إلى زيادة نسبة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بمعدل 10 بالمائة يؤدي إلى زيادة متوسط الإنتاجية بحوالي 1.6 بالمائة، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 11 و14 بالمائة.

كما تبرز أهمية سلاسل القيمة العالمية من خلال اندماج الشركات المحلية مع الشركات الأجنبية التي تمتلك المعرفة والتقنية، كما أنه نتيجة التخصص المفرط في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج، لم تعد عملية التصدير تتطلب إتقان عملية الإنتاج بأكملها، بذلك أصبحت الدول تتخصص في عدد معين من مراحل الإنتاج، حيث باتت الشركات وخاصة في الدول النامية، التي تشارك في سلاسل القيمة العالمية تسجل مستويات أعلى من الإنتاجية بالتالي تحقيق دخل أكبر مقارنة بالانخراط في التجارة التقليدية. (إسماعيل، 2019، صفحة 3)

وإضافة إلى ما سبق، تتيح سلاسل القيمة العالمية فرص للشركات للدخول للأسواق الدولية وإمكانية عمليات الإنتاج التي عجزت عن تطويرها بمفردها، كما تمنح للعمال الفرص لتوظيف مهاراتهم في جميع أنحاء العالم، وفي الوقت نفسه، ينخفض الطلب على بعض المهارات مع نقل الأنشطة إلى الخارج، مما يعرض العمال لتخفيض الأجور أو فقدان الوظائف على المدى القصير. ومع ذلك، على المدى الطويل، فإن نقل الأعمال إلى الخارج يمكن الشركات من إعادة التنظيم وتحقيق مكاسب الإنتاجية التي يمكن أن تؤدي إلى خلق فرص العمل. بشكل عام، تكاليف وفوائد سلاسل القيمة العالمية معقدة. وتؤدي سلاسل القيمة العالمية إلى زيادة الترابط بين البلدان، وبالتالي عدم اليقين المحيط بالطلب على المهارات. يمكن أن تتأثر القدرة التنافسية لأي بلد بالتغيرات في سياسات المهارات التي تحدث لدى شركائه التجاريين. (منظمة التعاون، الاقتصادية والتنمية، 2017)

II- 5- دوافع الاندماج في سلاسل القيمة العالمية :

هناك جملة من الدوافع التي تتدفق بالدول والمؤسسات للاندماج في سلاسل القيمة العالمية، والتي يمكن تحديدها كما يلي: (إسماعيل، 2019، صفحة 1)

- ازدياد وتيرة الانفتاح الاقتصادي؛
- تراجع تكاليف الشحن والنقل والاتصالات؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والاستخدام الواسع لشبكة الأنترنت؛
- تراجع مستويات الحواجز الجمركية والتجارية؛
- اهتمام الدول بتحسين مناخ الأعمال بهدف تشجيع وجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التطور التقني وزيادة عدد مراحل الإنتاج وتعقدتها؛
- ارتفاع مستويات المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية.

III - محددات وشروط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية :

هناك العديد من المحددات والشروط التي يجب أن تتوفر من أجل الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، سواء من حيث المشاركة الأمامية أو الخلفية.

III -1- محددات المشاركة :

- يمكن تحديد المحددات الرئيسية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية ذات الطبيعة الهيكلية، في النقاط التالية: (OECD, 2017, p. 7)
- حجم السوق: كلما زاد حجم السوق المحلي انخفضت المشاركة الخلفية للبلد، وارتفع حجم المشاركة الأمامية. إلا أن البلدان التي تتمتع بسوق كبير قادرة على أن تستفيد من مجموعة أكبر من الوسطاء المحليين من حيث المبيعات والمشتريات؛
 - مستوى التنمية: حيث أنه مرتبط بدخل الفرد فكلما ارتفع هذا الأخير كلما زاد إجمالي المشاركة الأمامية والخلفية، حيث تتجه البلدان المتقدمة إلى زيادة من مواردها من الخارج وبيع حصة أكبر من إجمال صادراتها كمنتجات وسيطة؛
 - البنية الصناعية: كلما ارتفعت المشاركة الخلفية أدت إلى انخفاض المشاركة الأمامية؛
 - الموقع: حيث كلما كانت المسافات قريبة إلى مراكز التصنيع الرئيسية سواء في أوروبا أو أمريكا الشمالية أو آسيا، أدى إلى انخفاض التفاعل الخلفي، مما يشير إلى وجود ميزة التموقع قرب هذه الاقتصادات؛
 - يؤدي اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي إلى الارتباط بشكل كبير مع التكامل الخلفي والأمامي؛
 - يلعب الأداء اللوجستي وحماية الملكية الفكرية والبنية التحتية دورا بارزا في سهولة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

III -2- شروط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية :

- إنّ عملية الاندماج في سلاسل القيمة العالمية لا تتم بشكل تلقائي بل تتطلب من كل بلد الاعتماد على المقومات الأساسية التي تمتلكها، مثل الموقع الجغرافي (القرب من الجهات الموردة والأسواق) والمواد الطبيعية. لقد تم تصنيف عوامل عدة على أنها من المحفزات الأساسية لتقاسم الإنتاج على الصعيد العالمي، ومن بينها: (لجنة الامم المتحدة، 2025)
- توفر معايير الميزة التنافسية في الشركة التي يركز عليها تقرير التنافسية العالمية، حيث تكون ذات ترتيب متقدم ومناسب في المؤشرات التنافسية والمتمثلة في جودة المؤسسة، جودة البنية الأساسية الخاصة بالاتصالات، مستوى التعليمي للقوة العاملة ومهاراتها، التحديث التكنولوجي والابتكار؛
 - تحرير التجارة الدولية والاستثمار وعدم اتباع سياسات تجارية مقيدة للصادرات والواردات والاستثمار، فهي التي تعزز مشاركة الدول في سلاسل القيم العالمية. وهذا ما أكدته بعض الدراسات أن الشركات التي تتبع التحرر في معاملاتها التجارية هي التي نالت أكبر نصيب من سلاسل القيمة العالمية؛
 - رسمية الشركات للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية وخفض حجم الاقتصاد غير رسمي حيث يعد الاقتصاد الرسمي شرطا أساسيا للاندماج في سلاسل القيمة العالمية؛
 - الاستقرار السياسي والاجتماعي والثقافي للحد من مخاطر عدم التأكد؛
 - التقدم التكنولوجي؛
 - استخدام المواد الوسيطة ذات معايير عالمية؛
 - القرب من الأسواق العالمية ومصادر التمويل؛
 - الإمكانيات الإدارية في تنفيذ الأعمال بأعلى جودة وأقل تكلفة وفي الوقت المناسب.

III -3- الخطوات الأساسية للاندماج في سلاسل القيمة العالمية :

- إن الاندماج في سلاسل القيمة العالمية يؤدي إلى تأثيرات إيجابية على الاقتصاد المحلي والدولي، ولتسريع عملية الاندماج يتطلب التركيز على الخطوات التالية: (توزيعة و خديري، 2022، الصفحات 441-442)
- إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على واردات السلع الوسيطة والرأسمالية، مما يعزز المكاسب على صعيد الإنتاجية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية؛
 - تحرير تجارة الخدمات (النقل، التأمين، الشحن، الاتصالات) وكذلك تحرير تجارة السلع، كما يتم تعزيز أداء سلاسل القيمة العالمية من خلال تجارة الخدمات وذلك عن طريق زيادة مستويات القيمة المضافة؛
 - تحرير التجارة الدولية والاتفاقيات التجارية الثنائية بين الدول،
 - تحسين البيئة والمناخ الاستثماري للدول النامية، بهدف جذب المزيد من التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المنطقة لاسيما تلك التي تستهدف تعميق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية؛
 - اتباع سياسات هادفة لتحسين مستويات وصول المستثمر المحلي والأجنبي إلى التمويل، وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
 - التحكم في التغيرات الناجمة عن أسعار الصرف؛
 - الاستثمار في الرأس مال البشري من أجل تحسين مستويات المهارات الفنية والابتكار، بهدف رفع مستويات جودة التعليم والتدريب؛
 - تطبيق أحدث الأساليب التقنية من أجل إصلاح المنافذ الجمركية، وتعزيز الهياكل الموانئ من أجل خفض مستويات الوقت والتكلفة؛
 - اتباع معايير ومقاييس دولية من أجل قبول السلع بالمنافذ الجمركية؛
 - تفعيل قوانين الملكية الفكرية، لما لها علاقة بالاندماج في سلاسل القيمة العالمية؛
 - اتباع السياسات الزراعية الهادفة نحو دمج أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة الزراعية (Miroudot, 2013, p. 161).

III -4- المخاطر المترتبة على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية :

- إن تزايد الاندماج في سلاسل القيمة العالمية يؤدي إلى آثار إيجابية على الاقتصاد غير أنه لا تخلو هذه المشاركة من آثار ومخاطر على الاقتصاد والمؤسسات على حد سواء، وهي: (Park، 2013، صفحة 97)
- تزايد عدد الشركات ضمن سلاسل القيمة العالمية مما يؤدي إلى تزايد عدد نقاط توقف التوريد المحتمل؛
 - انخفاض وضوح الرؤية الناجم عن زيادة طول سلسلة القيمة مما يعيق بدوره جهود الكشف والاستجابة؛
 - زيادة الآثار العالمية للأنشطة المحلية في سلسلة القيمة مما يزيد من مخاطر النتائج دون المستوى العالمي الأمثل.
- فمن أجل التحكم في المخاطر يتطلب درجة عالية من الرقابة المستمرة على طول سلسلة القيمة للكشف المبكر عن أي خلل والاستجابة السريعة له وفي الوقت المناسب، وفي هذا الإطار يسمح بتحديد الأنشطة التي تحقق زيادة في العوائد وتلك الأنشطة التي تشهد انخفاضاً في العوائد مما يسمح للأطراف الفاعلة في السلسلة باتخاذ القرارات المناسبة.

وقد تم تصنيف المخاطر في سلاسل القيمة العالمية إلى ثلاثة مجموعات رئيسية ألا وهي: (جديدي و باهي، 2021، الصفحات 99-100)

- مخاطر تشغيلية: وهي مخاطر تكون مصادرها داخل الشركة وهي ناجمة عن اضطرابات في تنسيق مجموعة من العمليات ذات القيم المضافة، كالتصميم والتصنيع والتنوع.
- مخاطر الإمدادات: ناجمة عن الروابط مع الم منبع، وهي تؤثر سلبا على الوقت والتكلفة أو مواصفات المدخلات المطلوبة كإفلاس المورد.
- مخاطر الطلب: تتعلق بالروابط مع المصب، نتيجة لعدم مطابقة المنتج مع الطلب بسبب تغير أذواق المستهلكين أو التوسع في الأسواق مع عدم توفر معلومات كافية حول التفضيلات المحلية.
- كما تندرج مجموعة من المخاطر تقع خارج نطاق سلسلة القيمة وتم تصنيفها إلى مخاطر بيئية بما فيها المخاطر الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، ومخاطر أمنية، والمخاطر الصحية، حيث يساعد تصنيف المخاطر على إدراك والاستجابة لها كما تم ادراج نوعين من المخاطر وفقا للمكان: محلية وعالمية لكن نوع مستوى مرتبط به، وعليه فإن اختيار كل نوع مرتبط بإمكانيات هذا البلد وبدراسات إيجابيات وسلبيات كل نوع من الأنواع.

IV- قراءة في المؤشرات الاقتصادية للجزائر ومشاركتها في سلاسل القيمة العالمية :

1-IV- تحليل مساهمة صادرات الجزائر: يمكن اجمالا تحديد مؤشرات التي تعكس الاقتصاد الجزائري، نسبة المساهمة في الصادرات في الجزائر، الاتفاقيات التجارية، نسبة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. الجدول رقم (01): هيكل نسبة المساهمة في الصادرات في الجزائر

السنة	إجمالي الصادرات (مليون دولار)	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2015	35138	94.15	0.68	0.30	4.80	0.05	0.03
2016	29098	94.61	1.10	0.28	4.37	0.18	0.04
2017	34352	94.76	0.81	0.22	4.01	0.22	0.06
2018	41738	93.62	0.86	0.30	4.62	0.22	0.06
2019	35191	91.29	0.77	0.36	5.87	0.35	0.17
2020	21925	89.61	0.85	0.44	7.82	0.49	0.17
2021	38553	88.04	1.19	0.47	9.04	0.94	0.16
2022	65716	90.15	1.31	0.41	6.33	1.04	0.76
2023	41268	93.50	0.93	0.33	4.85	0.36	0.03

المصدر: (بنك الجزائر، الصفحة 27)

- هيمنة قطاع الطاقة: قطاع الطاقة يهيمن بشكل كبير على صادرات الجزائر، حيث يشكل أكثر من 88% من إجمالي الصادرات على مدار السنوات، ووصل إلى ذروته في 2017 بـ 94.76 %.
- تذبذب الصادرات الإجمالية: سجلت الجزائر أعلى قيمة صادرات في 2022 بـ 65716 مليون دولار.
- في المقابل، كانت أقل قيمة في 2020 بـ 21925 مليون دولار، ويعكس هذا تأثيرات جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط.
- تحسن نسبي في تنوع الصادرات بين 2020-2022: هناك ارتفاع ملحوظ في مساهمة المواد نصف المصنعة (بلغت في 2021 9.04 %).
- تحسن طفيف في مساهمة التجهيزات الصناعية والمواد الغذائية.

- عودة الهيمنة المطلقة للطاقة في 2023: نسبة الطاقة ارتفعت مجدداً إلى 93.5%، مما يدل على انخفاض مساهمة القطاعات غير النفطية، وقد يكون ذلك انعكاساً لانخفاض أسعار المواد غير الطاقوية أو ضعف سياسات التنويع الاقتصادي.

- ضعف مستمر في الصادرات الصناعية: مساهمة السلع الاستهلاكية والتجهيزات الصناعية ضئيلة جداً، مما يشير إلى ضعف في القاعدة الصناعية الموجهة للتصدير.

IV-2- الاتفاقيات التجارية: إجمالاً يمكن توضيح أهم اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الجزائر، مع تحديد الأهداف المسطرة لهذا الانضمام.

الجدول رقم (02): أهم الاتفاقيات التجارية

الأهداف / الملاحظات الرئيسية	الوضع الحالي	الشركاء / المنظمة	الاتفاقية / الشراكة	السنة
منطقة تبادل حر تدريجية – الجزائر تطالب بمراجعة بنوده بسبب اختلال الميزان التجاري لصالح أوروبا.	سارية	الاتحاد الأوروبي	اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي	2005
تحرير تدريجي للتجارة – تأثير محدود على تنوع الصادرات.	سارية	الدول العربية	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)	2009
ضمن مبادرة "الحزام والطريق" – شراكات في الطاقة، البنية التحتية، مناطق صناعية.	سارية	الصين	شراكة استراتيجية	2014
تسهيل التبادل التجاري داخل إفريقيا – فرصة لتنوع الصادرات خارج المحروقات.	سارية	دول الاتحاد الإفريقي	منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)	2018 (توقيع) 2021 (مصادقة)
الجزائر ما تزال دولة "مراقبة" – المفاوضات متعثرة بسبب شروط تحرير السوق.	لم تنضم بعد	منظمة التجارة العالمية	الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)	منذ 1987
بدء تنفيذ الاتفاق – فرص واسعة في التبادل التجاري داخل القارة.	سارية	الاتحاد الإفريقي	تفعيل AfCFTA	2021
تسهيل تصدير المنتجات الجزائرية – تعزيز التجارة البرية.	جاري التنفيذ	النيجر، مالي، موريتانيا، نيجيريا	مشروع ممر تجاري بري نحو إفريقيا	2022
شراكات في الصناعة، الزراعة، الطاقات المتجددة – دعم الإنتاج المحلي الموجه للتصدير.	نشطة	تركيا، روسيا، إيطاليا	اتفاقيات ثنائية صناعية وتجارية	2022
إقامة مناطق لوجستية حدودية – تصدير المنتجات الزراعية والأسمدة.	نشطة	مالي، النيجر، بوركينا فاسو	اتفاقيات مع دول الساحل	2023
توسيع الاستثمارات في الموانئ والمناطق الصناعية – تسهيل حركة	مفعلة	الصين	تعزيز شراكة الحزام والطريق	2023

التجارة.				
خطوة لتعزيز التكامل الاقتصادي مع الجنوب العالمي – تمهيد لاتفاقيات تجارية أوسع.	قيد التقييم	روسيا، الصين، البرازيل، الهند، جنوب إفريقيا	طلب انضمام إلى مجموعة بريكس (BRICS)	2024
اتفاقيات تفضيلية محتملة – فتح أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية.	قيد التفاوض	إندونيسيا، ماليزيا، فيتنام	مفاوضات مع دول آسيوية	2024

IV-3- مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية

تشير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى حجم الصادرات المتعلقة بهذا البلد والقيمة المضافة الأجنبية المستخدمة في صادرات البلد، أيضا القيمة المضافة التي يتم توفيرها لصادرات لدول الأخرى، ويمن حساب معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية} = \frac{FVA + DVX}{\text{مجموع الصادرات}} = \frac{GVC}{\text{مجموع الصادرات}}$$

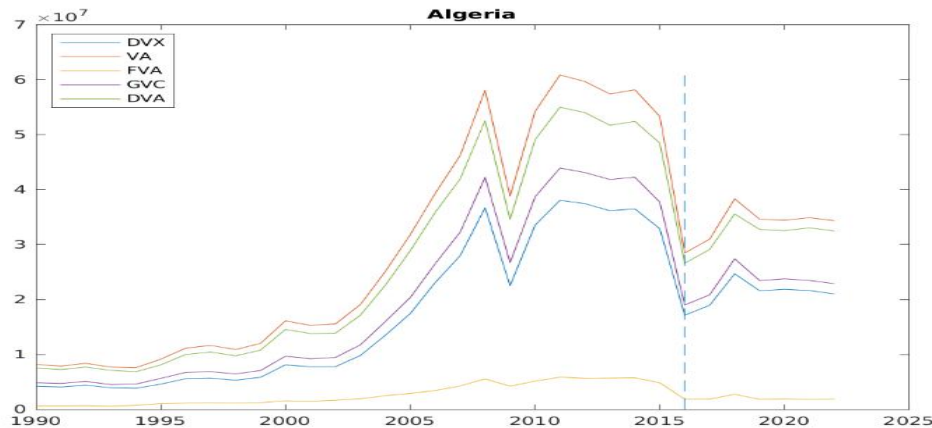
FVA = القيمة المضافة الأجنبية

DVX = القيمة المضافة المصدرة المدمجة في صادرات دولة ثالثة

$$GVC = FVA + DVX$$

مقارنة كل FVA و dvx أو قطاع معين داخل سلسلة القيمة العالمية،

شكل (01): مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية خلال 1990-2020



المصدر: <https://worldmrio.com> le 23/01/2025

من خلال المنحنى البياني، نلاحظ قيمة المضافة الأجنبية (FVA) ارتفاع مستمر منذ التسعينيات وصولاً إلى الذروة حوالي عام 2013. وانخفاض حاد بعد 2014، ثم استقرار نسبي في السنوات الأخيرة. ما يعكسه الارتفاع يشير إلى زيادة اعتماد الجزائر على المدخلات المستوردة لإنتاج السلع التصديرية. هذا يعكس ضعف سلاسل التوريد المحلية ونقص الصناعات المحلية القادرة على توفير المدخلات الضرورية.

الهبوط بعد 2014 يعكس تأثير انخفاض أسعار النفط العالمية والأزمة الاقتصادية، حيث انخفضت الواردات المستخدمة كمدخلات للإنتاج. الاستقرار لاحقاً يدل على عجز الاقتصاد الجزائري عن التوسع في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، مع الاعتماد على مستوى ثابت من المدخلات الأجنبية.

القيمة المضافة المحلية: (DVA) : ارتفاع ملحوظ خلال العقد الأول من القرن الحالي، ثم انخفاض تدريجي بعد عام 2013. المرحلة الارتفاع (1990-2013) كانت مدفوعة بارتفاع عائدات صادرات النفط والغاز، ما ساعد الاقتصاد الجزائري على تحقيق نسب أعلى من القيمة المضافة المحلية في صادراته. أما مرحلة التراجع 2013-2020 انخفاض أسعار الطاقة قلل من إنتاجية القطاعات المحلية المرتبطة بصادرات النفط، ما أدى إلى انخفاض القيمة المضافة المحلية. هذا التراجع يُظهر اعتماد الاقتصاد على تصدير المواد الخام دون تحويلها إلى منتجات مصنعة.

القيمة المضافة المحلية غير المباشرة: (DVX) : مستقر عند مستويات منخفضة للغاية طوال الفترة الزمنية. الثبات المنخفض يشير إلى غياب دور الجزائر كمصدر للمدخلات المستخدمة في صادرات الدول الأخرى. هذا يعني أن صادرات الجزائر تُستهلك في الغالب كمنتجات نهائية (مثل النفط الخام) بدلاً من استخدامها في عمليات إنتاج أكثر تعقيداً. وهذا يعكس ضعف التنوع الصناعي وعدم القدرة على تقديم مخرجات ذات قيمة مضافة مرتفعة تدخل في سلاسل القيمة العالمية.

القيمة المضافة الإجمالية: (VA) : يتبع النمط العام لباقي المؤشرات، حيث شهد نموًا كبيرًا حتى عام 2013، ثم انخفاضاً ملحوظاً بعد ذلك. ما يعكسه النمو قبل 2013 زيادة الإيرادات من صادرات الطاقة، مما ساعد الاقتصاد على رفع القيمة الإجمالية للصادرات. أما الانخفاض بعد 2013 فهو يعكس ضعف القطاعات غير النفطية في تعويض التراجع في قطاع الطاقة، مما يجعل الاقتصاد غير مرن أمام تقلبات أسعار النفط.

الاندماج الكلي في سلاسل القيمة العالمية: (GVC) : يتبع منحنيات FVA و DVA، مما يعكس الترابط الوثيق بين هذه المؤشرات. نمو متسارع قبل 2013 يشير إلى أن الجزائر كانت تندمج تدريجياً في سلاسل القيمة العالمية عبر صادرات الطاقة والاعتماد على المدخلات الأجنبية، وانخفاض سريع بعد 2013 يعكس أثر الأزمات العالمية وضعف الهيكل الاقتصادي الجزائري القائم على قطاع وحيد.

إجمالاً، FVA و DVA القيمة المضافة الأجنبية والمحلية علاقتهما عكسية. عندما تزداد FVA، تنخفض DVA، مما يشير إلى اعتماد الجزائر على الواردات لإنتاج السلع التصديرية، بدلاً من استخدام الموارد المحلية. كما أن مؤشر GVC يمثل المتوسط العام للتغيرات في المؤشرات الفرعية FVA، DVA، DVX، وفي حالة الجزائر تراجع GVC بعد 2013 يُبرز ضعف الاندماج في مراحل الإنتاج العالمية.

كما يلاحظ الثبات المنخفض لـ DVX وهذا يُظهر أن الجزائر ليست مركزاً لإنتاج مدخلات صناعية تُستخدم في عمليات الإنتاج العالمي. هذا يؤكد أن معظم صادرات الجزائر عبارة عن مواد خام أو منتجات نهائية.

وقد يعود سبب هذا التباين في المؤشرات لجملة من الأسباب نذكر منها:

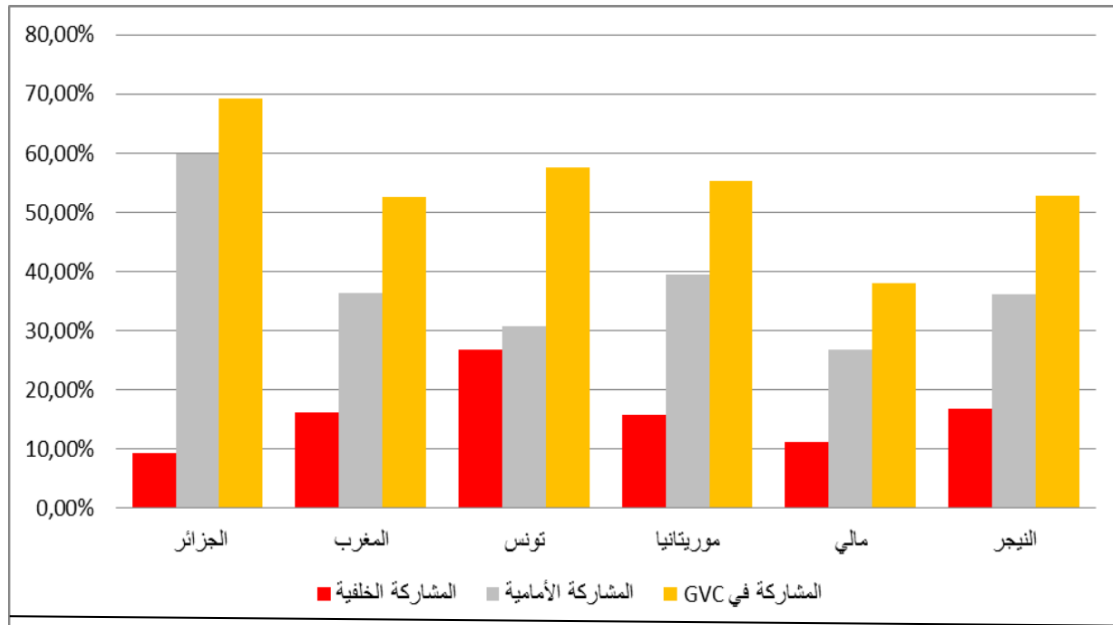
- الفترة 2013-2015: أزمة النفط العالمية: أدى الانخفاض الكبير في أسعار النفط إلى تراجع حاد في إيرادات الجزائر من قطاع الطاقة، مما أثر على جميع المؤشرات.

- ارتفاع FVA قبل الانخفاض: الاعتماد الكبير على المدخلات المستوردة تزامن مع انخفاض الإنتاج المحلي (DVA) بسبب تقلص الاستثمارات في القطاعات غير النفطية.

- الفترة بعد 2015: مرحلة الاستقرار النسبي: يعكس ذلك تأقلم الاقتصاد الجزائري مع الصدمات الخارجية لكنه يُظهر غياب الاستثمارات في تنوع الاقتصاد. بقيت المؤشرات عند مستويات منخفضة، مما يبرز ضعف جهود الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.
- السياق الاقتصادي: الاعتماد على المحروقات: يمثل النفط والغاز 95% من إجمالي الصادرات الجزائرية، مما يجعل الاقتصاد عرضة لصدمات أسعار النفط.
- ضعف الصناعات التحويلية: قلة الاستثمارات في القطاعات التحويلية وضعف الابتكار التكنولوجي يمنع الجزائر من تحقيق قفزات في مؤشر DVX.
- غياب التكامل الإقليمي: لم تستغل الجزائر بالكامل فرص التكامل الاقتصادي الإقليمي (مثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية).

IV-4- مقارنة الجزائر ببعض الدول : من خلال هذا الشكل سوف نحاول مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية والأفريقية لمعرفة مكانة الجزائر ضمن سلاسل القيمة العالمية.

الشكل (2): مقارنة الجزائر ببعض الدول ومكانتها ضمن سلاسل القيمة العالمية



المصدر: (بن جوال، 2022، الصفحات 683-701)

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن المشاركة الخلفية باللون الأحمر (ضعيفة جدًا)، حيث تظهر الجزائر أدنى مستوى للمشاركة الخلفية مقارنة بالدول الأخرى (حوالي 10%) وهذا يفسر ذلك بعدم اعتماد الجزائر بشكل كبير على المواد الخام أو المدخلات الأجنبية لتصنيع صادراتها، مما يعكس اعتمادها الأساسي على صادرات السلع الأولية (كالنفط والغاز) ذات القيمة المضافة المنخفضة.

أما المشاركة الأمامية باللون الرمادي (مرتفعة جدًا): فالجزائر تحقق نسبة مشاركة أمامية مرتفعة (~50%)، وهي الأعلى بين الدول المدرجة، مما يشير إلى اعتماد الدول الأخرى بشكل كبير على المواد الخام الجزائرية ويعكس ذلك أن الجزائر تُساهم في سلسلة القيمة العالمية من خلال تصدير المواد الأولية التي تُستخدم كمدخلات في التصنيع بالخارج. أما بخصوص إجمالي المشاركة في GVC فهي مرتفعة حيث تصل مشاركة

الجزائر الإجمالية في سلاسل القيمة العالمية إلى حوالي 60% وهو رقم كبير، ولكن هذه المشاركة تعتمد بشكل رئيسي على التصدير الأولي للمواد الخام وليس على التكامل الصناعي أو الإنتاج المعقد. مقارنة مع الدول الأخرى: المغرب وتونس تُظهران نسبًا متوازنة بين المشاركة الخلفية والأمامية، مما يعكس درجة أكبر من التنوع الصناعي والاندماج في سلاسل القيمة من خلال الأنشطة التصنيعية، أما المشاركة الخلفية للمغرب (~20%) وتونس (~25%) تُشير إلى استخدام أكبر للمدخلات الأجنبية في صناعاتها، بينما المشاركة الأمامية (~35%-40%) تُعبر عن مساهمتها في التصنيع لدول أخرى. موريتانيا، مالي تُظهران نسب مشاركة إجمالية مرتفعة (~70%)، ولكن على غرار الجزائر، تعتمد بشكل أساسي على تصدير المواد الخام (مشاركة أمامية). مالي تُظهر أدنى مستوى إجمالي للمشاركة في (50%~) GVC، مع نسب متواضعة في كل من المشاركتين الخلفية والأمامية.

V - الخاتمة

بناءً على ما سبق، يتضح أن اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية لا يزال محدودًا بسبب ضعف التنوع الاقتصادي؛ البنية التحتية غير الملائمة، وقلة الاستثمار في التكنولوجيا والبحث والتطوير. ومع ذلك، فإن تحقيق إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الجزائري، وتعزيز الصادرات غير النفطية، وتحسين المناخ الاستثماري يمكن أن يعزز من قدرة الجزائر على الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي. لذا، فإن وضع استراتيجيات متكاملة تشمل تطوير الصناعة، تحسين البنية التحتية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي يعد أمرًا ضروريًا لرفع معدل اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية.

VI - 2- نتائج الدراسة :

من خلال تحليل واقع اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية، من أبرزها:

- أكدت الدراسة أن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للنتائج المحلي والصادرات يحد من قدرتها على التكامل مع سلاسل القيمة العالمية. القطاعات الصناعية والزراعية لا تزال ضعيفة الإنتاجية والتنافسية، مما يجعل الجزائر أقل جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبطة بسلاسل الإنتاج العالمية.
- الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها الجزائر مع بعض الدول والتكتلات الاقتصادية لم تحقق الأثر المطلوب في تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة.
- تعاني الجزائر من ضعف في الاندماج في سلاسل القيامة العالمية نظرا لعدد من الأسباب، أهمها الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات
- هناك العديد من العوامل التي تؤثر على قدرة الجزائر في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، من بينها التنوع الاقتصادي، القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، البنية التحتية، الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية وغيرها
- يجب على الجزائر الاعتماد استراتيجية طويلة المدى، تمس عمليات الإصلاح وتعزيز البنية التحتية وخلق مناخ مناسب وجذاب للأعمال حسب المؤشرات الدولية، واستغلال إمكاناتها مما يسمح من رفع القدرات التصديرية.
- ضعف البنية التحتية للنقل والموانئ واللوجستيات يؤثر سلبًا على قدرة الجزائر على أن تكون مركزًا إقليميًا في سلاسل التوريد. مما يتطلب تحديث الموانئ وتحسين الكفاءة الجمركية لجذب الشركات العالمية العاملة في سلاسل القيمة.

- ضعف الاستثمار في الرقمنة والبحث والتطوير يحد من قدرة المؤسسات الجزائرية على دخول سلاسل القيمة المتقدمة ذات القيمة المضافة العالية. فغياب الابتكار والتكنولوجيا الحديثة يقلل من إمكانية تصدير المنتجات الصناعية والخدمات المتطورة.

VI - 3- مقترحات البحث

استنادًا إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، نقترح مجموعة من التوصيات لتعزيز اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية:

- تنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المحروقات وتطوير القطاعات الصناعية التحويلية (مثل الصناعات الغذائية، الصيدلانية، والميكانيكية) لزيادة الصادرات ذات القيمة المضافة. مما يتطلب تشجيع الاستثمار في الزراعة والصناعات المرتبطة بها من أجل تحسين الأمن الغذائي وتعزيز الصادرات.

- إعادة تقييم الاتفاقيات التجارية وتعزيز التكامل الإقليمي وضرورة مراجعة الاتفاقيات التجارية لضمان تحقيق مصالح الجزائر الاقتصادية.

- تحسين البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية وتطوير الموانئ، الطرق، السكك الحديدية، والمطارات لتسهيل تدفق السلع والخدمات. وتسريع عمليات الرقمنة والإصلاحات الجمركية لتقليل التكاليف وتعزيز التجارة الخارجية.

- تعزيز البحث والتطوير والاستثمار في التكنولوجيا وتخصيص مزيد من الاستثمارات في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لدعم الابتكار في القطاعات الإنتاجية.

إنشاء شراكات مع شركات أجنبية لنقل التكنولوجيا الحديثة إلى الجزائر.

- تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين الإطار القانوني لجذب الشركات متعددة الجنسيات.

VI - 4- آفاق البحث

يمكن توجيه الأبحاث المستقبلية إلى المجالات التالية:

- تحليل أثر الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة على قدرة الجزائر على دخول سلاسل القيمة ذات القيمة المضافة العالية.

- دراسة مقارنة بين الجزائر ودول أخرى ذات ظروف اقتصادية مماثلة تمكنت من الاندماج بفعالية في سلاسل القيمة العالمية.

- تقييم مدى استفادة الجزائر من الاتفاقيات التجارية الإفريقية، واقتراح سياسات لزيادة الاستفادة منها.

قائمة المراجع العربية:

.Nayyar, G & .Low, P Park (2013). *Supply Chain Perspectives and Issues: A Literature Review*. World Trade Organization and Fung Global Institute. ILibrary: <https://doi.org/10.1787/5k3v1trgnbr4-en> A.,

E Armando .(2016) .Business strategy and upgrading in global value chains: a multiple case study in Information Technology firms of Brazilian origin ., *Rai Revista de adminstacao* , 13 ,p.39

Hongni Zhang .(2010) .Research Hewlett Packard through its Value Chain . *international journal of business and manajement*،(8)5. p179

OECD .(2017) .*participation of developing countries in global value chains: implications for trade-related policies* .Summary paper.

s. ET AL Miroudot .(2013) .Trade Policy Implications of Global Value Chains .*OECD Trade Policy Papers*.(161)

الأمم المتحدة. (2016). *النقل و الاتصال بسلاسل القيمة العالمية*.

بلقاسم توزيزة، و هند خديري. (2022). منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية (AFCFTA) كآلية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية و أفاقها في ظل جائحة كوفيد. *مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية*، 06(01)، 442-441.

دلال عمارة. (2024). متطلبات اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية. *الجزائر جامعة سطيف*.
سعاد جرمون. (2020). أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر قطاع الخدمات في التنمية الاقتصادية. *الجزائر الوادي*.

سميحة جديدي. (2020). تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في التنمية الصناعية بالبلدان النامية دراسة صناعة السيارات للفترة 1995-2018. *الجزائر جامعة الوادي*.

سميحة جديدي و عبد المالك باهي. (2021). تداعيات جائحة كوفيد - 19 على التجارة عبر سلاسل القيمة العالمية. *مجلة رؤف اقتصادية*، 11(10)، 99-100.

لجنة الامم المتحدة. (15 01, 2025). تم الاسترداد من www.unescwa.org

محمد إسماعيل. (2019). *موجز سياسات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية صندوق النقد العربي*.
منظمة التعاون، الاقتصادية والتنمية. (2017). *توقعات مهارات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام المهارات وسلاسل القيمة العالمية*.

هشام ريغي. (2020). موقع و أهمية اندماج الاقتصاديات النامية في سلاسل القيمة العالمية. *مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية*، 21(1).

وفاء باهي. (2022). تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنوع الاقتصادي دراسة مجموعة من الدول. *الجزائر جامعة الوادي*.